الى البيت بشخص لا يرث مع وجود الشخص كابن الابن الابن
فانه لا يرث مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرثون معها مع انهم
يدلون الى البيت بها وذلك لانعدام استحقاقها جميع التركة و
وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المدلى به ان استحق جميع التركة
بالبنوة للمدلى مع وجوده سواء اتحد الجهة بسبب الارث كالاخ الاب
والجد والابن وابنه او يتحدا كالاخ الاب والاخوة والاخوات فان
المدلى بها احرز جميع المال فلا يبقى للمدلى شيء اصلا وان لم يستحق
المدلى به الجميع فان اتحد الجهة بسبب لم يبق للمدلى منه النصف الذى
يستحق بذلك السبب شيء وليس له نصيب آخر فيما بعد وما
وان لم يتحد الجهة كالاخ في الام واولاد الام فان المدلى به حين
يأخذ نصيبه المستند اليه والمدلى يأخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب
نصيب آخر فلا خرمان فان قيل اذا كانت الاخت تستحق جميع التركة
اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبات قلنا
ليس ذلك لاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة
بالفرض وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة
كالاخ في العصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكر في باب العصبات
فتدخل في باب العصبات انتهى ينحصر بقرب الدرجة فالاقرب منهم
يحجب الابعد حجب حرمان سواء اتحد الجهة كالاب والابن او اختلفت
ايضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كالاخ للجدات مع الام

كان الاخ كذلك كالاخ في الام والام الام لان المدلى به لما اخذ نصيبه بذلك السبب حج

وفي بنات الابن مع الصلبيتين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب
واتم وانما كم يلتفت الى الاصل الاول كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكرا
كان او انثى يرث مع الابن الذى ليس بابيه فانه لا يدلى به ولا الاصل
الثاني كيلا يتوهم ان الام لا ترث مع الاب هكذا افيد وفيه
نظر لان الاصل الثاني ان اجرى هنا على ظاهره وهو ان الاقرب
في الدرجة مطلقا يحجب الابعد لزم منه حجب الام الاب بالاب و
حجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بما فيكون الابعد
بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلهما
اصلين وكان اليوم الاولى ان يقول ما مع
الابن الذى ليس ابا لهم فان قلت المراد ان الاقرب يحجب الابعد
من العصبات يحجب الابعد ويدل على ذلك قوله كما ذكر في العصبات
قلت هذا الاصل انما ذكر للفريق الثاني الذين يرثون تارة ويحرمون
تارة اخرى فيندرج فيهم العصبات وغيرهم فذكر العصبات
على سبيل التمثيل دون التخصيص كما اشرنا اليه والمحروم من الكل
بالكلية لا يحجب عندنا غيره اصلا لا يحجب حرمان ولا يحجب نقصان
وهو قول عامة الصحابة اذا ان امراة مسلمة تركت زوجا
مسلما واختين من امها مسلمين وابنا كافرا فرض فيها
على سواء بين ثابت بان الزوج له النصف والاختين الثلثان وما
بقي فهو للعصبة وعند ابن مسعود يحجب المحروم حجب النقصان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)